اللغة والفكر ...

للاستاذ محمد محمود زيتون

بقية ما نشر في العدد الماضي

الأصل في النسبة بين اللفظ والمعنى أن تكون المطابقة التامة أو التكافؤ بين المتساويين، أي أن لفظ كذا يساوي معنى كذا. ولكن التقدم الإنساني وتعقد الأمور استوجبا صعوبة اشتقاق ألفاظ جديدة لمعان جديدة فأطلق لفظ واحد على عدة معان كقولنا (العين) اسما على عضو الإبصار، والماء الجاري، والسيد في قومه، والشيء المتحقق في الوجود! وغير ذلك من المعاني التي تطلق عليها كلمة عين.

غير أن هذا التعقيد في الحياة أدى إلى نتيجة عكس الأولى، فقد أصبح المعنى الواحد يحمله عدة ألفاظ كقول العرب على الأسد: سبع، ليث، ضرغام، غضنفر، هزبر، ضيغم.

ولا ندري مع ذلك إن كان تكثير اللفظ هكذا دليلا على عهود الفوضى الاجتماعية، أو على الثروة اللغوية أو على تعدد القبائل الناطقة بلغة ما، وإن كنا نعلم أن البدوي في الحجاز الذي رأى السيارة لأول مرة فأطلق عليها فورا وهو يشير إليها كلمة «الراكضة» بينما نقول «السيارة» وكما نقلنا لفظ «القطار» من المطر إلى القافلة إلى ذلك الذي يجري بعجلاته على قضبان الحديد

ومن الواضح أن الاسم المنقول في انتقاله من معنى إلى آخر إنما يحمل معه ذكرى الحياة السابقة عليه، ولكنه مع ذلك يثير مشكلة كان الأجدر به أن يخمدها وقد يكون الاجماع القومي من السلطان والنفوذ بحيث يقضي على هذه المشكلة هي الخلط بين المعاني المرادة. فاللفظ (كفر) كان في الأصل بمعنى (غطى) ثم انتقل إلى معنى جديد يفهمه الآن كل الناس في لغتهم الدينية فيقولون: فلان كافر بنعمة الله. أو كافر فقط. وحتى هذه المرحلة لا تزال اللفظ مخلصا لتراثه القديم رأسه الأول، ولو أردنا إحياء هذا الأصل — وهو مشروع — صادفتنا هجمات لا تقوى على احتمالها. فإذا قالت الأم لابنتها: يا بنت اكفري أخاك.

بمعنى: غطي — وهو صحيح — لا تلبث البنت أن تعجب وتنفر من كلمات أمها وربما داخلها الشك في عقليتها.

والحد — في عرف المناطقة — ما يصلح لأن يخبر به وحده، أو يخبر عنه وحده، وهو العنصر الأساسي للقضية أو الحكم. هذا الحد المنطقي الذي تتكون منه القضية يخالف العنصر الذي تتألف منه الجملة عند اللغوي وهو اللفظ أو الكلمة. فالمنطقي يطلق على كل واحد من الأسماء الآتية حدودا: العميد، عميد الكلية، عميد كلية الآداب، عميد كلية الآداب سنة ١٩٥٠، عميد كلية الآداب سنة ١٩٥٠ لجامعة فؤاد الأول. أما اللغوي فلا يقول بهذا بل هو لا يعترف بعنصر الجملة إلا للفظ «العميد» فقط، الذي هو الحد الأول من الحدود المذكورة. والمنطقي وجهة نظره، وللغوي وجهة نظره.

والإنصاف يقتضينا الفصل بينهما: فاللغوي أوفر نصيبا من الحق، لأن اللغوي هنا وضع اللفظ على قدر المعنى، فالمعنى ثابت واللفظ تابع، واقتضاء المعنى، وليس من البراعة في شيء أن تدل بجملة إشارات على شيء واحد إلا أن يكون عجزا. وخير الكلام ما قل في اللفظ ودل في المعنى. قال ثعلب:

نصر الهوى إلا إشارة حاجب هناك وإلا ما تشير الأصابع

بل يزيد شوقي في التعبير الرمزي دون اللفظي إذ يقول:

وتعطلت لغة الكلام وخاطبت عيني في لغة الهوى عيناك

أما إن كنا نعبر عن المعنى الواحد بألفاظ شتى فليس مما يتمشى مع طبيعة اللغة من حيث هي إشارات إلى المعاني حسب العرف والاصطلاح. ولهذا كلما كان الاختزال في اللغة متبعا دل ذلك على رقي اللغة وأهلها. فاللغة العربية تضاهي اللغة اللاتينية في هذا المجال خصوصا في التعبير عن الفعل والفاعل والزمان في لفظ واحد هو fecit أي فعل ولا كذلك الانجليزية ولا الفرنسية.

وإنه لنصر كبير للانسانية يوم تزدحم ألفاظ اللغة بأكبر عدد ممكن من المعاني وليت الحاجة التي دعت إلى الإيجاز التلغرافي تعن لنا فنوجز اللفظ حتى يزخر بالمعاني فنتخلص أفرادا وجماعات من الثرثرة والتشدق والتفهيق

والخلاصة أن النسبة بين اللفظ والمعنى تبدو في إحدى ثلاث:

١ — أن يتكثر المعنى ويتحد اللفظ .

٢ — أن يتكثر اللفظ ويتحد المعنى .

٣ — أن يتكثر اللفظ والمعنى معا .

ومن هنا بدأ الخلاف يدب بين المنطق واللغة ، ولهذا الخلاف مظاهر :

أولا : من حيث الموضوع .

المنطق يتناول المعانى ، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ المطلقة عليها ؛ واللغة تتناول الألفاظ ، وإن كان لا يسوغ لها الإخلال بالمعانى المعبر عنها . واللغوى أشبه بالصحافى يترقب الأخبار ويتوخاها ، فاللغة عبد الفكر تخضع لحركاته وسكناته وصحوه ويقظته ، وهى تحقق المعنى بالعقل . وقد يزول اللفظ إلى إلى اللفظ ، والمعنى ثابت لا يزول . وقد يحول اللفظ إلى اللفظ والمعنى لا يحول . أما المعنى فإنه إذا حال زال ، ولم يعد له حال .

ثانيا : من حيث الغاية :

لاشك فى أن الحاجة إلى المنطق تلت الحاجة إلى اللغة ، لسبق اللفظ على المعنى بالطبع ، ولأن الطبع أسبق من أحكام العقل . ففى أوائل حياتنا نحن نتكلم وننطق كلاما منطوقا قاصرا على صاحبه ، أما فى انتقاله من شخص إلى آخر فهو فى حاجة إلى أسس وقواعد يرسمها المنطق لذلك . وأية إشارة أو صرخة أو حركة من الطفل يعتبرها اللغوى لغة ذات معنى مفهوم ، وذلك مالا يعترف به المنطقى بحال ، وإن كان الإفهام والتفاهم غاية كل من المنطقى واللغوى .

ثالثا : من حيث المنهج :

اللغة ترتب اللفظ ترتيبا خاصا يؤدى إلى مألوف القول والعادة؛ أما المنطق فإنه يرتب المعنى ترتيبا يؤدى إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة . ترتيب اللغة هو النحو والصرف ، وترتيب المنطق هو الاستدلال . اللغوى لا يهمه من لغات الناس بقدر ما يهمه من لغته هو . أما المنطقى فله لغة عالمية ذات أجرومية دولية ، فحاة اللغات يختلفون ولكن المناطقة على وفاق وإن اختلفت أجناسهم ودياناتهم وميولهم الانجليزى يقدم الفعل على الفاعل ، والعربى يجيز الأمرين ، والمنطق يفترض شيئا واحدا فقط هو وجود فعل وفاعل يركبان بهيئة يتفق عليها النحاة لتؤدى معنى ، والمنطق يفترض عقلا واحدا سليما مجردا هو العقل الإنسانى ، أما اللغة فتخضع للظروف والأحوال . وعلى ذلك فالمنطق مطلق واللغة نسبية .

رابعا : من حيث القوانين :

ينتهى اللغوى من بحوثه فى الألفاظ إلى ضوابط عامة لها ، إذا لم تراع سمى لحنا ، والمرجع فيه إلى العرف ، أما المنطق فانه ينتهى إلى قوانين أساسية عامة مطلقة غير اصطلاحية إذا لم تراع سمى الخطأ فيها إحالة أو تناقضا بمعنى عام ، والمرجع فيه إلى العقل وحده . قوانين الفكر مطلقة عامة لكل الناس ، أما قوانين اللغة فهى نسبية تخضع لظروفها وتتأثر بها مضطرة راغمة .

خامسا : من حيث التدخل :

اللغة تتدخل فى شئون المنطق لترتب له معدناته الأولى وهى « التصورات » وعند ذلك تنتهى مهمتها ولا تزيد . والمنطق له الحق فى الاشراف على اللغة ليحقق لها أغراضها الأساسية . ولذلك فنحن نستطيع أن نفهم معنى واضحا من لغة لا نحو لها ، ولكن لغة لا منطق لها تعود صراخا وضوضاء . فحاجة اللغوى إلى المنطق أشد وأنفع من حاجة المنطقى إلى اللغة . تكلم ما استطعت من لغات ، ولكن المنطق فيها جميعا واحد هو هو المنطق ، ففى مجتمعات ما قبل المنطق prélogique يجوز أن يكون الشىء كذا ولا كذا فى آن واحد ، وليس كذلك الحال فى أى لغة متحضرة ذات منطق كريم .

يقول متى بن يونس القنائى المنطق لأبى سعيد السيرافى النحوى وهو يحاوره « لا حاجة بالمنطق إلى النحو ، وبالنحوى حاجة إلى المنطق ، لأن المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ؛ فان مر المنطق باللفظ فبالعرض . وإن مر النحوى بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ أوضع من المعنى » (١)

والمنطق أحيانا يضرب بالقاعدة النحوية عرض الحائط ، فاذ يفرق النحوى بين الظرف الذى لما يستقبل من الزمان ، وبين حرف الامتناع لامتناع ، وبين حرف الامتناع لوجود ، وبين حرف الشرط الجازم . . ترى المنطق يعتبر : إن وإذا ولو ولولا ،

١) المقابسات : أبو حيان التوحيدى

ولو ما كلها أداة شرط وحسبه هذا .

وأحياناً يقول النحوى إن الخبر يطابق المبتدأ إفراداً وتثنية وجمعا وجنسا ، ولكن المنطق لايحد من نطاق الحمل ، ولا يقيده كالنحوى ، فالمنطق يقول : العالم عالمان ، ومصر فخر الجيل ، والولد فلذة أبيه . المبتدأ والخبر عند اللغوى اسمان ، أو أحدهما أو كلاهما جملة فى محل المبتدأ أو الخبر ، ولكن الموضوع والمحمول عند المنطق حدان .

ومن أجل التفاهم فى الناطق بالفكر من حيث الكيفية ، أما اللغوى فيعنى به من حيث الكمية . وإذا كانت اللغة أداة التعبير ، فإن المنطق أداة التفكير ، ولابد للتعبير من الاستناد إلى التفكير .

واللغوى يعمل عالة على المنطقى ، وينشط على حساب اكتشافاته وإلا لم يكن ثمت داع لإنشاء المجامع اللغوية ، والمؤتمرات الدولية للاتفاق على المصطلحات العلمية والفنيه المستحدثة فى ضروب العلم والعرفان .

الفكر شرط فى اللغة ، لأن لغة من غير فكر صراخ وعويل ، واللغة هى وحدة اللغة ، هكذا يرى Vendryés و Bosanquet واللغة شرط فى الفكر لأن الفكر كلام صامت فى الباطن ؛ هكذا يرى « لويس دى بونالد » إذ يقول « إن الانسان يفكر كلامه قبل أن يتكلم فكره »

ونعترض عليه بأمرين :

١ — لا حاجة إلى اللغة فى التذكر والتصور والتخيل للمعانى

٢ — قد توجد معان ذهنية لا ألفاظ لها فى الوجود كالفول والسنفاء والخل الوفى ، والأقار والشموس مجموعة .

فاذا استغنى الفكر عن اللغة أحيانا فهو غالبا ما يحتاج إليها بحيث يصح قول (دى بونالد) من أن الفكر كلام باطنى ، وكل تفكير هادىء هو حديث النفس تتابع فيه الجمل بألفاظ أصواتها خافتة . فاللغة شرط للفكر الواضح الجلى ، وإلى هذه الفكرة سبق الأخطل إذ يقول :

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ويتمثل العقل الإنسانى فى المنهج العربى القائل « العاقل من يجعل لسانه وراء عقله ، والأحمق من يجعل عقله وراء لسانه » .

ولا شك فى أن المعرفة سعة وإحاطة وإلمام بأمور الكون ، والبحث عن أوسع العوالم المعانية ، وذلك هدف الفكر ، واللفظ عامل مساعد فى تنمية المعرفة من حيث الدراسة اللفظية : بكثرة تحصيل الألفاظ ، ودراسة مشتقاتها ومصادرها الفيلولوجية وأصولها وجذورها مما يزيدنا خبرة ومعرفة ، فالقواميس والمعاجم ذخيرة حافلة بالمعرفة . ولكن لا يخفى أن المعرفة الآنية عن طريق الفكر تحتاج إلى العرف لتعميمها ، ولا تحتاجه من حيث قصرها على صاحبها ، ولكن المعرفة مشاركة وتبادل فهى تشترط اللغة . أما المعرفة الآنية من اللفظ فيجب فيها مراعاة أطوارها ، وبذلك يكون التفاعل بين اللغة والفكر قائما على قدم وساق .

والإنسان عارف ، لا لأنه متكلم ، ولكن لأنه مفكر ، فنحن نتفاهم مع الأخرس بالفكر لا بالكلام ، ونعمة الكلام أوفر من نعمة التفكير . ولو قد أنعم الله علينا بالفكر أكثر مما أنعم به علينا من الكلام لتبدلت الأرض غير الأرض والسماوات ، ولكنا من السعداء الذين يتفاهمون بمجرد الطوالع والخواطر ونسلك فى هذه الحياة عن قوة الأفكار التى لا تعدلها قوة . ومن يدرى لعل الله يستجيب لرأى « الفريد فويبه » فى نظرية « الفكرة قوة » فننعم فى الدنيا بالفردوس الموعود ، ونحظى بأقرب وسائل التفاهم وهى « التلباثى » فى غير عسر ، يوم تتحد الرغبة والتنفيذ فى جنة الخلد « لهم فيها ما تشتهى أنفسهم ولهم فيها ما يدعون » وما ذلك على الله بعزيز .

محمد محمود زيتونه

إدارة البلديات العامة

مجاري

تطرح بلدية دمنهور بالمزايدة العامة بيع سماد بودريت وتحدد ظهر ٢٨ / ٦ / ٥٠ آخر موعد لقبول العطاءات . وتطلب الشروط من بلدية دمنهور نظير مائة مليم بخلاف أجرة البريد .

٥٠١٣